LISAN AL-ARAB
Vol.2025, **pp**. 7–14
DOI: https://doi.org/10.70470/LISANALARAB/2025/002 ; ISSN: 3078-4506

Grammatical Analogy and its impact on the emergence of disagreement among grammarians an analytical and critical study

القياس النحوي وأثره في نشأة الخلاف بين النحويين دراسة تحليلية نقدية

Haider Ahmed Shihab[1, *], Mohammed Sahib Fahad[2,]

[1] *College of Education, AL-Iraqi University, Baghdad, Iraq*

[2] *College of Islamic Science, AL-Anbar University, Anbar, Iraq*

حيدر أحمد شهاب [١، *]، محمد صاحب فهد [٢]،

[١] الجامعة العراقية، كلية التربية، بغداد، العراق

[٢] جامعة الأنبار، كلية العلوم الإسلامية، الانبار، العراق

ABSTRACT

Analogy is of great importance to grammar, as this science would not exist without it, since it is difficult to encompass hearing everything that the Arabs have spoken. What is analogized to speech of Arabs is from the speech of the Arabs. Analogy is considered one of the most important evidences in Arabic grammar, as it contributes to understanding and explaining linguistic phenomena and developing their rules. I have tried to summarize the tasks of researching analogy, explaining the effect of analogy in the emergence of grammatical disagreement, as analogy depends on hearing, so whatever is heard frequently and is frequently cited is permissible to use analogy. We also discussed the concept of poetic necessity according to Sibawayh and Ibn Malik, and the disagreement over the permissibility of analogy based on it. We shed light on the position of the Basrans, who tend to interpret the little that is mentioned in the language or claim the existence of a more eloquent narration, while the Kufians permit analogy based on the little. The research addresses the issue of attributing error to the Arabs, explaining that what appears from Sibawayh's words is an illusion of error, not attributing it to them in reality, with a disagreement over the permissibility of analogy based on this type. There is no doubt that analogy is the most comprehensive element of speech and the closest to controlling the rules, which made the disagreement in any issue in it generate disagreement in many details of the issues resulting from it, and this is the reason that prompted this study that is in our hands, and the goal of this research is to know a main reason for the grammatical disagreement and to clarify one of the aspects From which the disagreement enters.

الخلاصة

يمثل القياس أهمية كبرى بالنسبة لعلم النحو، فلا وجود لهذا العلم إلا به؛ لتعذر الإحاطة بسماع كل ما نطقت به العرب، وما قيس على كلام فهو من كلام العرب. يُعدّ القياس من أهمّ الأدلة في النحو العربي، إذ يُساهم في فهم وتفسير الظواهر اللغوية وتطوير قواعدها. وقد حاولت أن أوجز القول في مهمات بحث القياس مُبيّنًا أثر القياس في نشأة الخلاف النحوي، حيث يعتمد القياس على السماع، فما اطرد سماعه وكثر الاحتجاج به جاز فيه القياس. كما ناقشنا مفهوم الضرورة الشعرية عند سيبويه وابن مالك، والخلاف حول جواز القياس عليها. وسلّطنا الضوء على موقف البصريين الذين يميلون إلى تأويل القليل الوارد في اللغة أو ادعاء وجود رواية أفصح منه، بينما يُجيز الكوفيون القياس على القليل. يتناول البحث مسألة نسبة الخطأ إلى العرب، مُبيّنًا أنّ الظاهر من كلام سيبويه هو توهّم الخطأ لا نسبته إليهم حقيقةً، مع وجود خلاف حول جواز القياس على هذا النوع. ولا شك أن القياس هو العنصر الأجمع للكلام والأقرب لضبط القواعد مما جعل الخلاف في أي مسألة فيه يولّد خلافاً في جزئيات كثيرة من المسائل الناتجة عنه، وهذا هو السبب الذي يحمل على هذه الدراسة التي بين أيدينا، والهدف من هذا البحث معرفة سبب رئيس من أسباب الخلاف النحوي وبيان وجهة من الجهات التي يدخل منها الخلاف.

Keywords

الكلمات المفتاحية

Grammatical analogy, Emergence of disagreement, Poetic necessity, Analogy based on limited examples, Error rate among Arabs

القياس النحوي، نشأة الخلاف، الضرورة الشعرية، القياس على القليل، نسبة الخطأ إلى العرب

*Corresponding author haider.a.shihab@aliraqia.edu.iq

Published online	Accepted	Received
النشر الالكتروني	قبول النشر	استلام البحث
20/07/2025	22/06/2025	01/05/2025

١. مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد رسول الله المبعوث بلسان عربي مبين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد عُني علماء اللغة العربية بالنحو عناية بالغة وكان لهذا العلم الحظ الأوفر بالتصنيف والدراسة، واختلاف الطرق في الأخذ به، والاحتجاج عليه؛ فكثر فيه الخلاف في مسائل عديدة ليس من السهل إحصاؤها، والناظر في هذا الخلاف يجد أن ثمة أسبابا دعت إلى وجوده، ولا شك أن من بين أبرز الأسباب هو القياس النحوي فهو سبب رئيس في وجود الخلاف النحوي، ولذا حاول الأقدمون وضع ضوابط له وتخصيصه بالدرس وجمع الأقوال فيه وتحقيق المختلف في تأصيله، وكان قبل ابن جني معمولا به في طيات المسائل النحوية والصرفية، ولكن ابن جني عُني بإبراز مسائله وتحقيقها حاكيا علم شيخه أبي علي الفارسي ومضيفا عليه، وتبعه ابن الأنباري فالسيوطي، وقد حاولت أن أوجز القول في مهمات بحث القياس من حيثية كونه قياسا وعلاقته في وجود الخلاف بين النحويين، ولا شك أن القياس هو العنصر الأجمع للكلام والأقرب لضبط القواعد مما جعل الخلاف في أي مسألة فيه يولّد خلافا في جزئيات كثيرة من المسائل الناتجة عنه، وهذا هو السبب الذي يحمل على هذه الدراسة التي بين أيدينا، وتبرز أهمية هذا البحث من موضوعه فالقياس ركن مهم يتوقف على وجوده وجود النحو إذ يتعذر الإحاطة بجميع ما تكلمت به العرب، والهدف من هذا البحث معرفة سبب رئيس من أسباب الخلاف النحوي وبيان وجهة من الجهات التي يدخل منها الخلاف، على أن الدراسات في هذا الباب كثيرة جدا بين قديم وحديث وبين من يذكر القياس في مصنف مفرد أو يدخله تحت مباحث أصول النحو، بل إن بعض الدراسات الحديثة أفردت للعلة وهي ركن من أركان القياس دراسة مخصصة.

وقد واجهتني بعض الصعوبات وأبرزها قلة المصادر القديمة بالنسبة لأصول النحو وصعوبة استخراج بعض المسائل للتمثيل بها، وقد اعتمدت في بحثي هذا على مصادر كثيرة أبرزها الخصائص لابن جني، ولمع الأدلة لأبي البركات الأنباري، والاقتراح للسيوطي، والكتاب لسيبويه.

وهذه حصيلة جهدي، وهو جهد المقل، وما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خلل أو زلل فمني ومن الشيطان، وأسأل الله العظيم أن يلهمنا السداد والصواب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

٢. القياس وأهميته

- القياس لغة: التقدير، وهو من "القَيْسُ مصدر قِسْتُ، والقَيسُ بمنزلة القدر، وعود قَيسُ إصبع أي قدر إصبع، وقِس هذا بذاك قِياساً وقَيساً، والمِقياس: المقدار" (البصري، ١٧٠هـ، صفحة ٥/١٨٨) ,ويقال قسته، وقست به، وعليه، وإليه . (محمود بن عمرو بن أحمد أبو القاسم الزمخشري، ٥٣٨هـ، صفحة ٢/١١٤)
- والقياس اصطلاحا: عرَّفه أبو الحسن الرماني بأنَّه "الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحَّة الأول صحَّة الثاني، وفي فساد الثاني، فساد الأول" ، (الرماني، ٣٨٤هـ) وهذا المعنى موافق للمعنى اللغوي، فكأنه يقدر شيئا بشيء، وقال ابن الأنباري: "وهو "أي القياس" في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الأصل بالفرع بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع" . (عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، ٥٧٧هـ),

وتكمن أهمية القياس بأنه من أوسع ما يستدل به في علم النحو، ومعظم مسائل النحو راجعة إليه، وهو المعول عليه في أكثر المسائل ، (السيوطي، الأقتراح في أصول النحو ١٧٣، ٩١١هـ), فليس كل ما قالته العرب حفظه اللغويون أو كتبوه، بل هم يقيسون ما لم يسمعوه على ما سمعوه، ويعدونه من كلام العرب، قال ابن جني: "اعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل "جعفر" "ضربب" هذا من كلام العرب" ، (عثمان بن جني، ٣٩٢هـ), فالقياس في الصرف والنحو ثابت وتبلغ أهميته أن وجود النحو مرتبط بوجوده، فلا وجه لإنكار القول به؛ لأن إنكاره إنكار للنحو، قال ابن الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة" ، (الأنباري، ٥٧٧هـ) وهذا القياس إنما ينطبق ويمكن على القواعد النحوية والصرفية؛ لأن وضع القواعد فيها ممكن ألا ترى أن حرف الجر مثلا يدخل على فرد من أفراد الأعلام سُمِع من العرب، وليس يوجد مانع من حلول علم آخر محله قياسا عليه إذ لا فرق بينهما؛ لأن العرب اعتبرت هذا في وضع كلامها، خلافا

للمفردات اللغوية فلا يجوز القياس عليها؛ لأن العرب لم تعتبر اطراد القياس فيه، قال السيوطي: "إنها "أي اللغة" وضعت وضعا نقليا لا عقليا، فلا يجوز القياس فيها، بل يقتصر على ما ورد به النقل، ألا ترى أن "القارورة" سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يسمى كل مستقر فيه قارورة، وكذلك سميت "الدار" دارا لاستدارتها ولا يسمى كل مستدير دارا" . (السيوطي، ٩١١هـ)

والقياس هو الوسيلة الأحكم في ضبط العلوم، والأقرب إلى حصرها، والأدخل فيها من جهة المناسبة، حتى قال ابن جني: "مسألة واحدة من القياس، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس" . (الموصلي ع.، ٣٩٢هـ)

٢.١ أركان القياس

لا بد في القياس من وجود أربعة أركان؛ لكي يتم قياسا صحيحا، قال ابن الأنباري: "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء أصل وفرع وعلة وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول اسما أُسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يسم فاعله والعلة الجامعة هي الإسناد والحكم هو الرفع" ، (لمع الأدلة ٩٣) ولا بد من التعرض لكل ركن من هذه الأركان الأربعة ببيان مفهومه وذكر أحكامه ولو على سبيل الإجمال، وهي كما يلي:

١. الأصل "المقيس عليه"، ومن شرطه ألا يكون شاذا في القياس، وإن كان مطردا في السماع، فإنه يتبع السماع الوارد فيه نفسه، ولا يتخذ اصلا يقاس عليه، ألا ترى أنك إذا سمعت "استصوب" و"استحوذ" تحفظهما ولا تقيس عليها "استقام" و"استساغ" ونحوهما، ، (الموصلي أ.، الخصائص ١/٣٢٥، ٣٩٢هـ) ويجوز أن يكون الأصل المقيس عليه متعددا، ومن ذلك "أي" الاستفهامية والشرطية، فإنها أعربت إما من حمل النظير على النظير، فحملوها على بعض، أو من باب حمل النقيض على النقيض، فحملوها على "كل" . (السيوطي، ٩١١هـ، صفحة ١٨٣)

٢. الفرع "المقيس"، والبحث فيه تابع للبحث في المقيس عليه، فإذا ثبت أن المقيس عليه مسموع من العرب وغير شاذ في القياس يثبت أن المقيس ككلام العرب من حيث الاستعمال وإن لم يثبت سماعا، وقد قال المازني: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" ، (الموصلي أ.، المنصف شرح كتاب التصريف ١/٣١١، ٣٩٢هـ)وعقد ابن جني بابا سماه "باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" قال فيه: "ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت "قام زيد" أجزت ظرف بشر وكرم خالد" ، (الموصلي أ.، الخصائص ١/٣٢٥، ٣٩٢هـ، صفحة ١/٣٥٨) وقد ذكر المبرد أمثلة في قياس البناء الصرفي فقال: "وَلَو قَالَ لَك ابْن لي من ضرب مثل صَمَحْمَح لَقلت ضَرَبْرَب؛ لأَنَّه إِنَّما قَالَ لَك كرّر الْعين وَاللَّام فأَجَبْته على شَرْطه، وَلَو قَالَ لَك ابْن لي من ضرب مثل جَدْول لَقلت ضَرْوَبٌ فَاعْلَم؛ لأَنَّه لم يقل لَك أَلحقه بِجَعْفَر إِنَّما اشْترط عَلَيْك أَن تلْحقهُ بِمَا فِيهِ وَاو زَائِدَة فزدت لَهُ واوا بحِذاءِ الراءِ، وَكَذَلِكَ لَو قَالَ لَك ابنِ لي من ضرب مثل كوثر لَقلت ضَوْرَبٌ فَاعْلَم فاحتذيت على الْمِثَال الْمَطْلُوب مِنْك" ، (المبرد، ٢٨٥هـ) ولا شك أن بعض هذه الأمثلة لم تفه به العرب يوما، ولو كان بعض هذه الأمثلة لا تُرتضَى بالقياس، قال ابن جني: "ولو بنيت مثله ضيرب, أو ضورب, أو ضروب, أو نحو ذلك, لم يعتقد من كلام العرب؛ لأنه قياس على الأقل استعمالا والأضعف قياسًا" . (الموصلي أ.، الخصائص ١/٣٢٥، ٣٩٢هـ، صفحة ١١٥),

٣. العلة "الجامع"، لا بد بين طرفي القياس أعني المقيس والمقيس عليه من شيء يشترك بينهما ويجمعهما، وهو العلة وهي على ثلاثة اقسام ذكرها الزجاجي وهي:

- العلة التعليمية وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، فنحن وغيرنا لم نسمع إلا بعض ألفاظ العرب فقسنا عليه نظيره، ومثال ذلك أنا لما سمعنا قام وقائم، وركب وراكب، عرفنا اسم الفاعل بالقياس عليه فقلنا ذاهب من ذهب، وآكل من أكل وما أشبه ذلك، وهو كثير في هذا الباب لا يستوعبه الحصر
- العلة القياسية ومثالها قولهم لم يجب نصب اسم إن ورفع خبرها "إن" وجواب ذلك أنها شابهت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال.
- العلة الجدلية النظرية، ومثالها قولهم، ما وجه شبه إن وأخواتها بالأفعال؟، ولمَ شبهتموها بالأفعال التي قُدِم منصوبها على مرفوعها ولم تفعلوا العكس مع أنه الأصل، فشبهتموها بالفروع . (الزجاجي، ٣٣٧هـ)

وللعلة مسالك وهي ثمانية:

أ- الإجماع كإجماعهم على تعذر ظهور الحركة في الاسم المقصور.

ب- النص كإجازتهم نحو جاءته كتابي؛ لأن الأعرابي نص على تأويل الكتاب بالصحيفة.

ت-الإيماء وهو إشارتهم للعلة المقتضية للنطق على هذا الوجه دون غيره.

ث- السبر والتقسيم بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها فيبقى ما يصلح وينفي ما عداه.

ج- المناسبة وتسمى الإخالة، لأن بها يخال أن الوصف علة، وسماه ابن الأنباري قياس العلة ، (عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، ٥٧٧هـ) وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل كحمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب؛ وذلك لتوارد المعاني المختلفة عليه.

ح- الشبه كشبه المضارع بالاسم في التخصيص بعد الشيوع، فكما أن النكرة تدل على الشيوع وتخصص بـ"ال" كذلك المضارع يخصص بالسين مثلا.

خ- إلغاء الفارق كقياس الظرف على الجار والمجرور في الأحكام بجامع أنه لا فارق بينهما . (السيوطي، ٩١١هـ)

د- قياس الطرد، قال ابن الأنباري: "اعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة، واختلفوا في كونه حجة فذهب قوم إلى أنه ليس حجة؛ لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن، ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطرد الإعراب في كل اسم غير منصرف، فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء ليس لعدم التصرف ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف بل نعلم يقينا أن ليس إنما بني؛ لأن الأصل في الأفعال البناء وأن ما لا ينصرف إنما أعرب؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب" . (الأنباري، ٥٧٧هـ)

٤. الحكم: وهو على وجهين؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون الأصل المقيس عليه الحكم ثابت استعماله عن العرب بالقط أو لا

- الوجه الأول: أن يكون الأصل المقيس عليه الحكم ثابت فيه بالقطع عن العرب غير مختلف فيه وهو حينئذ جائز، قال ابن جني في باب في الاعتلال لهم بأفعالهم: "ظاهر هذا الحديث طريف، ومحصوله صحيح، وذلك إذا كان الأول المردود إليه الثاني جاريًا على "صحة علة، من ذلك أن يقول قائل: إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى ألا ترى أنهم يقولون: الذي في الدار زيد وأصله الذي استقر أو ثبت في الدار زيد ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنى ولا أزال غرضًا فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء ألا ترى أنه لو تجشم إظهاره فقيل: أدعو زيدًا وأنادي زيدًا لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب . (الموصلي أ.، الخصائص ١/٣٢٥، ٣٩٢هـ)
- الوجه الثاني: أن يكون الأصل المقيس عليه مختلف في حكمه، فأجازه بعضهم بحجة أن الأصل إذا قام الدليل على ثبوته فهو حكم المتفق عليه، ومنعه قوم لأن الأصل المختلف فيه هو فرع لغيره، فكيف يكون أصلا، ويجاب بأن الشيء الواحد يمكن أن يكون أصلا لشيء وفرعا لشيء آخر كاسم الفاعل مثلا فإنه فرع بالنسبة للفعل وأصل بالنسبة للصفة المشبهة، ومن أمثلة القياس على المختلف فيه استدلالهم على عمل "إلا" النصب أنها قائمة مقام فعل يعمل النصب مثل "يا"، والقياس عليها مختلف فيه فمنهم من قال الناصب فعل مقدر ومنهم من قال "يا" النداء . (السيوطي، ٩١١هـ)

٢.٢ أقسام القياس

للقياس أربعة أقسام، وهي حمل الفرع على الأصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد ، وفيما يلي تفصيلها

١. حمل الفرع على الأصل ويسمى قياس المساوي نحو حمل الجمع على المفرد إعلالا وتصحيحا كقولهم قيمة جمع قيم، وديمة جمع ديم، وثَوْر جمع ثِوَرَة، وزِوَجة جمع زوج . (السيوطي، ٩١١هـ), (المغربي)

٢. حمل النظير على النظير، ويسمى قياس المساوي أيضا ، وهو على ثلاثة أقسام:

- الحمل على اللفظ نحو زيادة "إن" بعد "ما" المصدرية الظرفية والموصولة حملا على ما النافية، ودخول لام الابتداء على "ما" النافية حملا على "ما" الموصولة، وبناء حاشا الاسمية على الحرفية.
- الحمل على المعنى نحو "غير قائم الزيدان" حملا على ما "قائم الزيدان" وإهمال "أن" المصدرية حملا على "ما" المصدرية.
- الحمل على اللفظ والمعنى نحو حمل "أفعل" التفضيل على "أفعل" التعجب في عدم رفع الفاعل الظاهر . (المغربي),

٣. حمل الأصل على الفرع ويسمى القياس الأولى، كإعلال المصدر بإعلال فعله نحو قمت قياما وتصحيح المصدر بتصحيح فعله نحو قاومت قواما ، (السيوطي، ٩١١هـ) , و (المغربي)وذكر ابن جني أن حمل الأصل على الفرع تشبيها له في المعني كثير في اللغة العربية وقد استعمله النحويون في صناعتهم ومن ذلك تجويزهم في نحو قولك: هذا حسن الوجه أن يكون الجر في الوجه بالإضافة تشبيها بـ الضارب الرجل فإنه يجوز فيه الجر بالإضافة أو تشبيها بـ "الحسن الوجه"، وهذا من حمل الأصل على الفرع . (الموصلي ع.، ٣٩٢هـ)

٤. حمل الضد على الضد ويسمى قياس الأدون نحو النصب بـ"لم" حملا على "لن" والجزم بـ"لن" حملا على "لم" مع تضادهما فإن "لن" لنفي الفعل المستقبل و"لم" لنفي الحدث في الزمن الماضي، ونحو "لم يضربِ الرجل" حملا على الجر مع تضادهما، وقد يحمل على مقابل مقابله نحو "اضربِ الرجل" فإنه محمول على الجر بواسطة؛ لأنه محمول على "لم يضربِ الرجل" وهي محمولة على الجر . (السيوطي، ٩١١هـ), و (المغربي)

٢.٣ القياس والخلاف النحوي

٢.٣.١ القياس على الضرورة الشعرية

لا شك أن القياس مبني على السماع، فكل ما اطرد سماعه جاز القياس عليه، لكن هناك أمور جرت في السماع ولم تطرد، بل هي من قبيل الضرورة في اللغة، وهناك مذهبان في بيان مفهوم الضرورة وهما

١. ما يكون في الشعر مطلقا دون النثر، وهذا مذهب سيبويه، فقد عقد بابا سماه هذا باب ما يحتمل الشعر وذكر فيه أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر من أحكام الصرف، والحذف وغيرهما سواء اضطر إليه الشاعر أو لا ، (بسيبويه، ١٨٠هـ) فيظهر أن الشعر عنده ضرورة.

٢. ما يرتكبه الشاعر اضطرارا ولا يختار فيه ولا يجد له عنه مندوحة ومخلصا، وهذا مذهب ابن مالك ، (الطائي) ويبدو أن الضرورة عنده أخص مما عند سيبويه إذ ليس مجرد الشعر ضرورة بل لا بد أن لا يكون هناك بديل يعالج فيه اللفظ الواقع ضرورة.

والذي جرى الخلاف فيه أن الضرورة مسموعة من العرب فهل يجوز القياس عليها، ويبدو أن جماعة من النحويين لا يجيزون هذا، ومثاله قول الفرزدق:

ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ... ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ (بالفرزدق، ١١٠هـ),

فأدخل "ال" على الفعل المضارع، ويبدو أن هذا المثال من قبيل الضرورة عند سيبويه؛ لمجيئه في الشعر على شرطه، وصرح ابن مالك أن هذا ونحوه ليس من قبيل الضرورة؛ لتمكن قائله أن يقول المرضي حكومته ولهذا أجازه على قلة . (الطائي م.، ٦٧٢هـ)

وأما حكم القياس على الضرورة ففيه مذهبان هما:

١. عدم جواز القياس عليها مطلقا، قال السيرافي: "اعلم أن الشّعر لما كان كلاما موزونا، تكون الزيادة فيه والنقص منه، يخرجه عن صحة الوزن حتى يحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحّة معناه، استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك ما لا يستجاز في الكلام مثله" . (السيرافي، ٣٦٨هـ)

٢. جواز القياس عليها مطلقا، وهو مذهب ابن جني إذ قال: "سألت أبا علي رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك" . (الموصلي أ.، الخصائص ١/٣٢٥، ٣٩٢هـ)

٢.٣.٢ القياس على القليل

اختلف النحويون في القياس على بعض الاستعمالات اللغوية الواردة عن العرب على وجه القلة والندرة، فمثلا يرى سيبويه في صيغة "شكور" مصدر "شكر" أنه لا يقاس عليها؛ لقلتها، فقال: "وقد جاء على فعلانٍ نحو الشكران والغفران، وقالوا: الشكور كما قالوا: الجحود، فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه" ، (بسيبويه، ١٨٠هـ) فسيبويه هنا يصرح أن القياس مبني على الأكثر استعمالا، بخلاف النادر والقليل فإنه لا يقاس عليه، ومن أمثلة عدم القياس على القليل عند البصريين نصب المضارع بـ"أن" المحذوفة في قولهم "تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه" فهم يرونه شاذا، وأما الكوفيون فيجوزون النصب قياسا، واستشهدوا له بقول الشاعر:

ألا أيُّهَا الزَّاجري احْضر الوَغى (الوائلي)

والرواية برفع "أحضر" على الصحيح كما ذكر ابن الأنباري . (الأنباري ع.، ٥٧٧هـ)

ومن أمثلة القياس على القليل أيضا ما استشهد به الكوفيون على جواز اقتران خبر لكن باللام في قول الشاعر:

ولكننّي من حُبِها لَكَمِيدُ

قال ابن هشام: "وَلَا يعرف لَهُ قَائِل وَلَا تَتِمَّة وَلَا نَظِير" ، (هشام، ٧٦١هـ) قال ابن الأنباري: "فهو شاذ لا يؤخذ به لقلّته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسًا مطردًا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر إنَّ" . (الأنباري ع.، ٥٧٧هـ)

ويرى بعض الباحثين المحدثين غير هذا، يقول أحمد مختار عمر: "إن المذهب الكوفي في نظرنا أقرب إلى الحق والواقع حين أجاز القياس على المثال الواحد المسموع، ولم يعتبر القلة والكثرة؛ وذلك لأن القبائل العربية تتساوى في صحة القول وسلامة اللغة، وليس أمام العقل مسوغ في تفضيل لهجة على لهجة" ، (عمر، ٢٠٠٣م) لكن مما يشكل على هذا الكلام أن لهجات العرب متعددة، وتحتاج كل لهجة لنحو خاص، ولعل الباعث الرئيس لوضع النحو هو الوقوف على أسرار الشريعة، وهي إنما نزلت بلغة قريش؛ ولذا كانت لغتهم هي الأعلى، والاعتبار باللغات الأخرى يكون على سبيل حكاية لهجاتهم لا القياس عليها؛ ولذا قال ابن الأنباري: "لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادعوه لَمَا كان فيها حجة، وذلك لشذوذها وقلتها في بابها؛ إذ لو طردنا القياس ففي كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس وجعلناه أصلًا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يُجْعَل ما ليس بأصل أصلًا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز" . (الأنباري ع.، ٥٧٧هـ)

ولعل الأصوب ما اعتبره ابن مالك في هذا الباب، قال السيوطي: "لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ, ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل بل يقول: إنه شاذ أو ضرورة" . (السيوطي، ٩١١هـ)

٢.٣.٣ القياس على الغلط أو التوهم

قد صرح بعض النحويين بنسبة الغلط إلى العرب، ومنهم سيبويه؛ إذ قال: "فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلةٌ وإنما هي مفعلةٌ. وقد قالوا: مصاوب" ، (بسيبويه، ١٨٠هـ) وجرى على هذا أبو عثمان المازني فقال: "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة "معائش" بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية, وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من هذا" ، (الموصلي أ.، المنصف شرح كتاب التصريف ١/٣١١، ٣٩٢هـ) ويقول سيبويه أيضا: "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم، كما قال: ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً ، (المزني، ت١٣ ق هـ, ٦٠٦م) على ما ذكرتُ لك" . (بسيبويه، ١٨٠هـ) ويتبين من كلام سيبويه أن

معنى الغلط عندهم هو جري الكلام على كثير شائع يسبق اللسان إليه، وكأنهم لما كان من كثير كلامهم إدخال الباء على النكرة المسبوقة بالنفي توهم حصولها ثم عطف عليها، وهذا غلط في اصطلاحهم، وهذا ما بينه ابن هشام فقال: "وَمرَاده بالغلط مَا عبر عَنهُ غَيره بالتوهم، وَذَلِكَ ظَاهر من كَلَامه ويوضحه إنشاده الْبَيْت" ، (هشام، ٧٦١هـ) ,وفهم ابن مالك معنى الغلط غير هذا الفهم، فاعترض على سيبويه فقال: "وهذا غير مرضي منه رحمه الله، فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع". (الطائي م.، ٦٧٢هـ)

وأما حكمه في القياس فهو مما وقع الخلاف فيه، فهل يقاس على هذا الخطأ أو التوهم، يرى بعض النحويين أن القياس عليه غير جائز، قال ابن جني: "ولهذا الغلط نظائر في كلامهم، فإذا جاءك فاعرفه لتسلمه كما سمعته ولا تقس عليه" ، (الموصلي أ.، المنصف شرح كتاب التصريف ١/٣١١، ٣٩٢هـ) وقال ابن الأنباري في معرض نقله لكلام سيبويه في الغلط: "ولا خلاف أن هذا نادر لا يقاس عليه" ، (الأنباري ع.، أسرار العربية ١٤٨، ٥٧٧هـ) وقال ابن يعيش: "فأما "تمسكن"، و"تمدرع" فقليل، من قبيل الغلط، لا يقاس عليه" . (الصانع، ٦٤٣هـ)

ويظهر أن مذهب ابن مالك يخالف هذا، فربما أجاز ما حُكِيَ منع القياس عليه، وقد تقدم إنكاره على سيبويه في مسألة الجر بالتوهم، وأن ما قاله العرب يجب أن يعتقد فيه الصواب كله ، (الطائي م.، ٦٧٢هـ) بل صرح ابن مالك أنه يقاس عليه، وأنه من قبيل حذف حرف الجر، فقال: "وقد يجر بحرف محذوف في غير ما ذكر مقيسا ومسموعا، فالمقيس نحو: بكم درهم، ولا سابقٍ شيئا" . (الطائي م.، ٦٧٢هـ)

٣. الخاتمة

- القياس يمثل أهمية كبرى بالنسبة لعلم النحو، فلا وجود لهذا العلم إلا به؛ لتعذر الإحاطة بسماع كل ما نطقت به العرب، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.
- القياس في النحو حجة بالإجماع؛ وذلك لشدة ضرورتها، وانسجامها مع الواقع النحوي، وكونها الوسيلة الأحكم في الضبط، خلافا للقياس اللغوي فلا يصح الاعتبار به.
- القياس له أركان أربعة يجب اعتبارها ليتم تحققه على الوجه الصحيح، وهي المقيس عليه والمقيس والعلة الجامعة والحكم.
- العلة في القياس تكون على ثلاثة أقسام، علة تعليمية، وعلة قياسية، وعلة جدلية، ومسالك العلة في القياس ثمانية، الإجماع، والنص، والإيماء، والسبر والتقسيم، والمناسبة، والشبه، وإلغاء الفارق، وقياس الطرد.
- القياس أقسام، قياس المساوي: حمل الفرع على الأصل، وحمل النظير على النظير، وقياس الأولى: حمل الأصل على الفرع، وقياس الأدون: حمل الضد على الضد.
- القياس سبب مهم ورئيس من أسباب الخلاف النحوي، وهو مبني على السماع فكل ما اطرد سماعه وكثر الاحتجاج به جاز طرد القياس فيه بخلاف غيره فقد اختُلف فيه.
- مفهوم الضرورة الشعرية عند سيبويه كل ما ورد في الشعر، وعند ابن مالك ما لا مندوحة للشاعر عنه، وإن هناك خلافا في جواز القياس على الضرورة.
- يرد عند البصريين دفع القياس على القليل الوارد في اللغة بالتأويل، أو ادعاء أن ثمة رواية أخرى هي الأفصح، وورد عند الكوفيين القياس على القليل.
- المسموع من العرب لا يتطرق إليه الغلط، والظاهر من رمي سيبويه للعرب بالغلط أنه أراد توهمهم بهذا، وهذا النوع مختلف في جواز القياس عليه.

Funding:

The authors confirm that no external funding, financial grants, or sponsorships were provided for conducting this study. All research activities and efforts were carried out with the authors' own resources and institutional support.

Conflicts of Interest:

The authors declare that they have no conflicts of interest in relation to this work.

Acknowledgment:

The authors would like to extend their gratitude to their institutions for the valuable moral and logistical support provided throughout the research process.

References

[1] Y. b. M. Abū Zakariyyāʾ al-Shāwī al-Maghribī al-Jazāʾirī, *Irtiqāʾ al-Siyādah fī ʿIlm Uṣūl al-Naḥw* (The Elevation of Mastery in the Science of the Principles of Grammar), ed. and intro. by ʿA. al-R. ʿA. al-Raḥmān al-Saʿdī, 1st ed. Al-Anbar, Iraq: Al-Nawāʿīr Press, 1990.

[2] M. b. ʿU. al-Zamakhsharī (Jār Allāh), *Asās al-Balāghah* (The Foundation of Rhetoric), ed. M. B. ʿUyūn al-Sūd. Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed., 1998.

[3] K. al-Dīn al-Anbārī (ʿA. b. M. al-Anṣārī), *Asrār al-ʿArabiyyah* (The Secrets of the Arabic Language). Beirut: Dār al-Arqam b. Abī al-Arqam, 1st ed., 1999.
[4] J. al-Dīn al-Suyūṭī (ʿA. b. A. Bakr), *Al-Iqtirāḥ fī Uṣūl al-Naḥw wa-Jadalih* (The Proposal on the Principles of Grammar and Its Dialectics), with commentary *Al-Iṣbāḥ fī Sharḥ al-Iqtirāḥ*, ed. M. Fajjāl, 1st ed. Damascus, Syria: Dār al-Qalam, 1989.
[5] K. al-Dīn al-Anbārī (ʿA. b. M. al-Anṣārī), *Al-Inṣāf fī Masāʾil al-Khilāf bayna al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn* (Fair Judgment in the Disputed Issues between the Basran and Kufan Grammarians), 1st ed. Beirut: Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, 2003.
[6] Abū al-Qāsim al-Zajjājī, *Al-Īḍāḥ fī ʿIlal al-Naḥw* (Clarification of the Causes of Grammar), ed. M. al-Mubārak, 5th ed. Beirut, Lebanon: Dār al-Nafāʾis, 1986.
[7] A. M. ʿA. Ḥ. ʿUmar, *Al-Baḥth al-Lughawī ʿinda al-ʿArab* (Linguistic Research among the Arabs), 8th ed. Cairo, Egypt: ʿĀlam al-Kutub, 2003.
[8] M. al-Dīn Ibn al-Athīr al-Jazarī, *Al-Badīʿ fī ʿIlm al-ʿArabiyyah* (The Marvelous in the Science of Arabic), ed. F. A. ʿA. al-Dīn, 1st ed. Mecca, Saudi Arabia: Umm al-Qurā University, 1999.
[9] Abū al-Ḥasan al-Rummānī, *Al-Ḥudūd fī ʿIlm al-Naḥw* (Definitions in the Science of Grammar).
[10] Ibn Jinnī (ʿU. b. Jinnī), *Al-Khaṣāʾiṣ* (Linguistic Characteristics), 4th ed. Cairo, Egypt: General Egyptian Book Organization.
[11] Al-Farazdaq (Hammām b. Ghālib), *Dīwān al-Farazdaq* (The Collected Poems of al-Farazdaq).
[12] Zuhayr b. Abī Sulmā, *Dīwān Zuhayr b. Abī Sulmā* (The Collected Poems of Zuhayr ibn Abī Sulmā).
[13] Ṭarafah b. al-ʿAbd, *Dīwān Ṭarafah b. al-ʿAbd* (The Collected Poems of Ṭarafah ibn al-ʿAbd), ed. M. M. Nāṣir al-Dīn, 3rd ed. Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2002.
[14] Ibn Mālik (M. b. ʿA. Allāh), *Sharḥ Tashīl al-Fawāʾid* (Commentary on the Facilitation of Benefits), ed. ʿA. al-S. and M. B. al-Makhtūn, 1st ed. Cairo: Hajr for Printing and Publishing, 1990.
[15] Ibn Mālik, *Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah* (Commentary on al-Kāfiyah al-Shāfiyah), ed. ʿA. A. Huraydī, 1st ed. Mecca, Saudi Arabia: Umm al-Qurā University.
[16] Ibn Yaʿīsh, *Sharḥ al-Mufaṣṣal li-al-Zamakhsharī* (Commentary on al-Mufaṣṣal), intro. E. B. Yaʿqūb, 1st ed. Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2001.
[17] Abū Saʿīd al-Sīrāfī, *Sharḥ Kitāb Sībawayh* (Commentary on Sibawayh's Book), ed. A. Ḥ. Mahdalī and ʿA. S. ʿAlī, 1st ed. Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2008.
[18] Al-Khalīl b. Aḥmad al-Farāhīdī, *Kitāb al-ʿAyn* (The Book of al-ʿAyn), ed. M. al-Makhzūmī and I. al-Sāmarāʾī. Beirut: Dār wa-Maktabat al-Hilāl.
[19] Sībawayh (ʿA. b. ʿUthmān), *Al-Kitāb* (The Book), ed. ʿA. S. M. Hārūn, 3rd ed. Cairo, Egypt: Maktabat al-Khānjī, 1988.
[20] Abū al-Qāsim al-Zajjājī, *Al-Lāmāt* (The Lām Particles), ed. M. al-Mubārak, 2nd ed. Damascus, Syria: Dār al-Fikr, 1985.
[21] Abū al-Baqāʾ al-ʿUkbarī, *Al-Lubāb fī ʿIlal al-Bināʾ wa-al-Iʿrāb* (The Core of the Causes of Morphological Structure and Syntax), ed. ʿA. I. al-Nabhān, 1st ed. Damascus, Syria: Dār al-Fikr, 1995.
[22] K. al-Dīn al-Anbārī, *Lumaʿ al-Adillah fī Uṣūl al-Naḥw* (The Gleams of Evidence in the Principles of Grammar), ed. S. al-Afghānī. Damascus, Syria: Syrian University Press, 1957.
[23] Al-Farāʾ (Yaḥyā b. Ziyād), *Maʿānī al-Qurʾān* (The Meanings of the Qurʾān), ed. A. Y. Najātī et al. Cairo, Egypt: Egyptian House for Authorship and Translation.
[24] Ibn Hishām al-Anṣārī, *Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb* (The Enrichment of the Intelligent from the Books of Syntax), ed. M. al-Mubārak and M. ʿA. Ḥamdallāh, 6th ed. Damascus, Syria: Dār al-Fikr, 1985.
[25] Al-Mubarrad (M. b. Yazīd), *Al-Muqtaḍab* (The Concise Work), ed. M. ʿA. ʿAẓīmah. Beirut, Lebanon: ʿĀlam al-Kutub.
[26] Ibn Jinnī, *Al-Munṣif: Sharḥ Kitāb al-Taṣrīf li-Abī ʿUthmān al-Māzinī* (The Just Commentary on the Book of Morphology), Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-Qadīm, 1954.

المراجع

[١] ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، الشيخ يحيى بن محمد، أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري، (ت ١٠٩٦هـ)، تقديم وتحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، مطبعة النواعير ـ الأنبار، ط١، ١٩٩٠.
[٢] أساس البلاغة، محمود بن عمرو بن أحمد، أبو القاسم الزمخشري، جار الله، (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
[٣] أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
[٤] الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩ - ١٩٨٩م.
[٥] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
[٦] الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي، (ت ٣٣٧هـ)، الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط٥، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.
[٧] البحث اللغوي عند العرب، د: أحمد مختار عبد الحميد عمر، (ت ٢٠٠٣)، عالم الكتب، ط٨، ٢٠٠٣.
[٨] البديع في علم العربية، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم، مجد الدين أبو السعادات الشيباني الجزري ابن الأثير، (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
[٩] الحدود في علم النحو، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني، (ت٣٨٤هـ).
[١٠] الخصائص، عثمان بن جني، أبو الفتح الموصلي، (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
[١١] ديوان الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، (ت ١١٠هـ).
[١٢] ديوان زهير بن أبي سُلمى ربيعة بن رياح بن قرّة بن الحارث بن إلياس بن نصر بن نزار، المزني، من مضر، (ت ١٣ ق. هـ، ٦٠٩م).
[١٣] ديوان طرفة بن العبد، طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، أبو عمرو، الشاعر الجاهلي، (ت ٥٦٤م)، المحقق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

[١٤]شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله ابن مالك ، أبو عبد الله، جمال الدين، الطائي الجياني، (ت ٦٧٢هـ)، المحقق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
[١٥]شرح الكافية الشافية لابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك، أبي عبد الله، جمال الدين، الطائي الجياني، دراسة وتحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١.
[١٦]شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
[١٧]شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي، (ت ٣٦٨هـ)، المحقق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
[١٨]العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، أبو عبد الرحمن الفراهيدي البصري، (ت١٧٠هـ)، المحقق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
[١٩]الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب سيبويه الحارثي بالولاء، (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
[٢٠]اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، المحقق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
[٢١]اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء العكبري البغدادي محب الدين، (ت ٦١٦هـ)، المحقق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
[٢٢]لمع الأدلة في أصول النحو، عبد الرحمن، كمال الدين بن محمد، أبو البركات الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، قدم له وعُني بتحقيقه سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
[٢٣]معاني القرآن، يحيى بن زياد أبو زكريا الفراء، (٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي نجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
[٢٤] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، (ت ٧٦١هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
[٢٥]المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، (ت٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.
[٢٦]المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، عثمان بن جني، أبو الفتح الموصلي، (ت ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.